مركز أبعاد للدراسات والبحوث
Abaad Studies & Research Center

الديناميكيات المتغيرة تعيد تشكيل شبكات القوة في اليمن

ملخص لأبرز التحليلات والتقارير الصادرة في مواقع البحث والصحف الأجنبية

تقرير

26 – يوليو - 2023

ترجمة خاصة

اقرأ في التقرير

- الديناميكيات المتغيرة تعيد تشكيل شبكات القوة في «حضرموت» باليمن
- المعركة المتنامية لجنوب اليمن
- معركة السيطرة على موانئ اليمن

الديناميكيات المتغيرة تعيد تشكيل شبكات القوة في «حضرموت» باليمن

إليونورا أرديماني

Middle East Institute

منذ عام 2015، تم تقسيم محافظة حضرموت، أكبر محافظة في اليمن، بشكل غير رسمي بين مركزين متميزين للسلطة في ظل ولاءات عسكرية مختلفة ودعم خارجي. ومع ذلك، لم يعد توازن القوى داخل المحافظة ثابتًا، وتتغير المواقف الموحدة تدريجيًا. ومن المحتمل أن يؤدي هذا إلى اندلاع اشتباكات عسكرية وإعاقة سعي حضرموت للحكم الذاتي الإقليمي. وقد يؤدي ذلك أيضًا إلى تهديد حدودي جديد للمملكة العربية السعودية المجاورة، على الرغم من أن رعاية الرياض الأخيرة والحشد العسكري غير المباشر في المنطقة قد ساهمت بشكل مباشر في زيادة التوترات مع الانفصاليين الجنوبيين. تعمل التغييرات في الديناميات العسكرية والسياسية والاقتصادية لحضرموت على إعادة تشكيل شبكات السلطة في المحافظة وخارجها، مع ما يترتب على ذلك من تداعيات على الأجندات المتضاربة للسعوديين والإماراتيين والحوثيين.

ماذا حدث؟

نظرًا لاتساعها الجغرافي، الذي يمثل أكثر من ثلث إجمالي مساحة البلاد، تمثل حضرموت جزءًا كبيرًا من الاقتصاد اليمني. يضم حوض المسيلة 80٪ من احتياطيات النفط المعروفة في اليمن، وبالإضافة إلى النفط، تحقق المحافظة أيضًا إيرادات من التجارة والرسوم ذات الصلة وصيد الأسماك والتحويلات المالية. وقبل أن يهاجمها الحوثيون في نوفمبر 2022، كان ميناء «الشحر» (أو الضبة) في حضرموت يصدر ما يقل عن 35 ألف برميل يوميًا. تتمتع المنطقة أيضًا بإحساس قوي بالهوية والتطلعات التاريخية للاستقلال. ومع احتدام الحرب في اليمن، ظهرت بوضوح «اثنتان من حضرموت». الأولى هو حضرموت الوادي، شمال الجزء الأوسط والداخلي من المحافظة المتاخمة للمملكة العربية السعودية، والتي تضم حقول نفط رئيسية. وتعد سيئون المدينة الرئيسية في المنطقة وتسيطر عليها المنطقة العسكرية الأولى للجيش، وهي قريبة من الإصلاح (الحزب الذي يضم الإخوان المسلمين وجزء من السلفيين) والموالية للحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا. أما المنطقة الثانية فهي المنطقة الجنوبية التي تتجه نحو بحر العرب، وهي موطن الموانئ التجارية وميناء تصدير النفط في المكلا والشحر، فضلاً عن البنية التحتية الرئيسية للطاقة. يخضع حضرموت الساحل لسيطرة قوات النخبة الحضرمية المدعومة من الإمارات، والتي تطمح إلى الحكم الذاتي الإقليمي.

بعد المكاسب العسكرية التي حقّقوها في محافظة شبوة المجاورة في آب/أغسطس 2022، دعا الانفصاليون المدعومون من الإمارات في المجلس الانتقالي الجنوبي إلى انسحاب الجيش من حضرموت الوادي، مدعين أن القوات الحضرمية المحلية هي وحدها التي يجب أن تكون مسؤولة عن الأمن. ومنذ أواخر عام 2022، اشتدت الاحتجاجات ضد المنطقة العسكرية الأولى في سيئون وشبام وتريم، وهي المراكز الحضرية الرئيسية في المنطقة، خاصة بعد محاولة اغتيال رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي في حضرموت. يتم دعم الاحتجاجات من قبل القادة المحليين الذين يقال إنهم قريبون من المجلس الانتقالي الجنوبي. ومن الأمثلة على هذا الصراع المتصاعد في منتصف مايو 2023، عندما تم نشر وحدات من قوات دفاع شبوة المدعومة من الإمارات لتأمين الطريق الذي يربط عتق، المركز الرئيسي لشبوة، بالعبر في حضرموت.

وفي الوقت نفسه، قامت قوات درع الوطن المدعومة من السعودية بتوسيع وجودها العسكري في حضرموت، حيث تم تجنيدها محليًا لإنشاء لواء عسكري. وبعد وصول قائد قوات درع الوطن إلى حضرموت من عدن مع مجموعة من الجنود في أوائل مايو، انتشر الجنود في معبر الوديعة الحدودي الحيوي، المنفذ البري الوحيد النشط مع المملكة العربية السعودية، ليحل محل اللواء 141 مشاة. وعلى الساحل، قامت القوات المدعومة من الإمارات بتسليم مطار الريان الدولي في المكلا، الذي أعيد افتتاحه في أوائل عام 2023، إلى السلطات الحضرمية في 8 مايو/أيار، وهي خطوة محتملة مؤيدة للسعودية بالتنسيق مع رئيس مجلس القيادة الرئاسي، رشاد العليمي، والتحالف العربي.

الوجه العسكري والسياسي لـ «حضرموت المنقسمة»

توقعت التحركات العسكرية في حضرموت وحولها منذ أواخر عام 2022 تطورات سياسية، مما يسلط الضوء على الانقسامات الداخلية المتزايدة في المنطقة. في أوائل مايو 2023، نظم المجلس الانتقالي الجنوبي تجمعًا كبيرًا في عدن لمناقشة آفاق استقلال الجنوب، ولكن لم تنضم إليه سوى بعض الجماعات الحضرمية. وحث أعضاء المجلس الانتقالي الجنوبي على «استكمال سيطرته العسكرية والأمنية على جميع الأراضي الجنوبية وإزالة بقايا القوات اليمنية». تم التوقيع على ميثاق وطني جنوبي يحدد المبادئ الحاكمة لدولة جنوبية مستقبلية في 8 مايو. كما عيّن المجلس الانتقالي الجنوبي محافظ حضرموت السابق، الجنرال فرج البحسني، نائبًا للرئيس.

في مايو ويونيو 2023، سافر وفد متنوع من القادة الحضرميين بقيادة المحافظ مبخوت بن ماضي، بما في ذلك السياسيين والقادة العسكريين وزعماء القبائل، إلى الرياض بدعوة من الحكومة السعودية لمناقشة مستقبل حضرموت. أسفرت المحادثات عن إنشاء المجلس الوطني في حضرموت المدعوم من السعودية في 20 حزيران/يونيو، والذي يهدف إلى العمل من أجل مزيد من الحكم الذاتي للمحافظة ولكن ضمن إطار وطني، وصياغة مسار بديل للمجلس الانتقالي الجنوبي وتطلعاته الانفصالية.

أربع طبقات من التنافس

يمكن تحديد أربع طبقات من التنافس في النزاع الحالي حول حضرموت:

أولاً، المعارضة بين الإصلاح والمجلس الانتقالي الجنوبي، والتي تنظر إلى المحافظة، على التوالي، كجزء من دولة اليمن الموحدة والفيدرالية المستقبلية، فضلاً عن كونها العمود الفقري لدولة جنوبية افتراضية لم يتم الإعلان عنها بعد.

ثانيًا، يعيد التنافس إشعال النزاع التاريخي بين الشمال والجنوب، حيث غالبًا ما يوصم الانفصاليون القوات والجماعات العسكرية في حضرموت الوادي بأنها شمالية، أو حتى متحالفة مع الحوثيين، مما يغذي مشاعر الشك وعدم الثقة القديمة.

ثالثًا، تدعم المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة القوى المتعارضة في المنطقة (الجماعات المرتبطة بالإصلاح مقابل الانفصاليين). وحضرموت ليست سوى أحدث مثال على المنافسة المستمرة التي تميز المعسكر المناهض للحوثيين، والتي تخفف من حدتها أحيانًا صفقات غامضة، مثل الاتفاق المحتمل مؤخرًا على تغيير التوازن العسكري في مطار الريان.

رابعاً، السيطرة على وادي حضرموت تتعلق أيضاً بالسيطرة على الشبكات الاقتصادية، سواء من حيث الأصول - حقول النفط بشكل أساسي - أو طرق التهريب. منذ نزاع عام 2015، زاد هذا الجزء من المحافظة من أهميته الاستراتيجية. بالنسبة للحكومة المعترف بها، تعتبر منطقة الوادي وسيئون بوابة عسكرية واقتصادية من وإلى مأرب، التي تمثل آخر محافظة لها والممر المؤدي إلى المملكة العربية السعودية. وهذا يفسر سبب تركيز السعوديين على معبر الوديعة الحدودي، حيث لعب سوق العبر المجاور دورًا مهمًا بسبب الحرب. كما يستفيد الحوثيون من طرق التهريب التي تربط، عبر وادي حضرموت، محافظة المهرة الشرقية مع الأراضي التي يسيطر عليها الحوثيون في شمال غرب البلاد.

إعادة تشكيل شبكات الطاقة

تصب الانقسامات الداخلية داخل حضرموت في صالح الحوثيين بشكل غير مباشر، مما يزيد من تقسيم المعسكر المناهض للحوثيين. أولاً، تحتاج المؤسسات المعترف بها إلى حضرموت مستقرة لحماية معقل مأرب المجاور. كما أن موارد الطاقة وعائداتها حاسمة لإعادة بناء قدرات الدولة المركزية، على الرغم من أن 20% من عائدات تصدير النفط الحضرمي لا تزال في أيدي محلية بسبب صفقة عام 2017 مع الحكومة المعترف بها (وفي عام 2022 طلب محافظ حضرموت السابق رفع هذه النسبة إلى 30%). ثانيًا، يواجه دور رئيس مجلس القيادة الرئاسي العليمي - الذي تعتمد عليه قوات درع الوطن رسميًا - خطر التعرض للنقد: العديد من قادة المجلس الانتقالي الجنوبي هم أيضًا أعضاء في مجلس القيادة الرئاسي، وهذا يمكن أن يزيد من إضعاف احتمالات وقف إطلاق النار في اليمن.

بالنسبة للمملكة العربية السعودية، فإن عدم الاستقرار في حضرموت هو قضية أمن قومي. هذه هي الحدود الجنوبية الشرقية للمملكة، ويجب على الرياض بالفعل التعامل مع وجود الحوثيين وتنازعهم على طول الحدود اليمنية الشمالية الغربية. منذ عام 2023، لعب السعوديون دورًا استباقيًا في اليمن، بهدف السيطرة على المناطق والممرات الاستراتيجية بدعم من التشكيلات العسكرية الجديدة، مثل قوات درع الوطن، وبالتالي استبدال اعتمادهم جزئيًا على الإصلاح. ونتيجة لذلك، بدأ السعوديون مرة أخرى في الاستثمار في الرعاية المالية والعسكرية في اليمن بعد سنوات من تقليل النفقات وفشل مشاركتهم العسكرية المباشرة.

ويعد هذا الأمر صحيح بشكل خاص عندما يتعلق الأمر بالمنطقة الحدودية. منذ عام 2022، قدم السعوديون الرعاية للقبائل المهرية على طول الحدود الشمالية، وكذلك لقبائل منطقة الوديعة. يمكن أن يؤثر تعزيز النفوذ السعودي سلبًا على ممرات التهريب الحوثية عبر وادي حضرموت، مما يجبرهم على إعادة تنظيم خطوط الإمداد غير الرسمية. بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة، لا يزال المشهد الاستراتيجي مواتياً، حيث عزز حلفاؤها اليمنيون مواقعهم على طول الساحل الحضرمي وحول البنية التحتية الرئيسية. ومع ذلك، فإن السؤال هو ما إذا كان الانفصاليون الجنوبيون المدعومون من الإمارات سيحاولون التقدم نحو حقول النفط، أم أنهم سيقتصرون على السيطرة على الساحل. ستعتمد الإجابة بشكل كبير على مدى قبول الحضرميين الانجرار إلى المنافسة السعودية الإماراتية في اليمن، وبالتالي إضعاف آفاق حضرموت للحكم الذاتي.

https://www.mei.edu/publications/changing-dynamics-reshape-power-networks-yemens-two-hadramawts

المعركة المتنامية لجنوب اليمن

غريغوري دي جونسن

معهد دول الخليج العربية في واشنطن

على مدى الأشهر القليلة الماضية، حتى مع اقتراب المملكة العربية السعودية والحوثيين من التوصل إلى اتفاق سلام في الشمال، يشتد الصراع على جنوب اليمن ويهدد بالانزلاق إلى صراع مفتوح. وعلى غرار الحرب الأوسع في اليمن، هناك بُعد إقليمي ومحلي للمعركة.

على الجانب الإقليمي، تتوق المملكة العربية السعودية إلى الخروج من اليمن ولكن فقط إذا تمكنت من ضمان نتائج معينة. عندما دخلت المملكة العربية السعودية الحرب في مارس 2015، كان هدفها المعلن هو إزالة الحوثيين من صنعاء وإعادة الرئيس آنذاك عبد ربه منصور هادي إلى السلطة. ولكن مع مرور الوقت، ومع إثبات الجيش السعودي أنه أقل قدرة مما كان متوقعًا، تطورت تلك الأهداف. لقد رحل هادي، حيث أزاحته المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في أبريل 2022، ويبدو أن المملكة العربية السعودية مستعدة الآن لقبول حكم الحوثيين في شمال اليمن.

لكن ما لا ترغب المملكة العربية السعودية في قبوله هو جنوب يسيطر عليه المجلس الانتقالي الجنوبي بالكامل، الأمر الذي من شأنه أن يترك عددًا من حلفاء السعودية في العراء. وبدلاً من ذلك، تصر المملكة العربية السعودية على أن مجلس القيادة الرئاسي، وهو التجمع الغريب المكون من ثمانية رجال من المنافسين السياسيين الذي تم تشكيله في أعقاب استقالة هادي، هو من يحكم الجنوب بشكل مشترك.

ليس من المستغرب أن تتخذ الإمارات العربية المتحدة، الشريك السابق للمملكة العربية السعودية على الرغم من منافستها المتزايدة في اليمن، وجهة نظر مختلفة، حيث تدعم الإمارات بقوة المجلس الانتقالي الجنوبي وتعارض بشدة حزب الإصلاح، الذي يشغل مقعدًا في مجلس القيادة الرئاسي وينتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين، التي تعتبرها الإمارات منظمة إرهابية.

تم تشكيل مجلس القيادة الرئاسي لتغطية الشقوق التي ظهرت في التحالف المناهض للحوثيين، حيث اختارت كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة أربعة أعضاء. دعمت المملكة العربية السعودية المرشحين الشماليين بشكل أساسي: رشاد العليمي، وزير الداخلية السابق الذي تم تعيينه رئيسًا لمجلس القيادة الرئاسي، بالإضافة إلى سلطان العرادة، محافظ مأرب، وعبد الله العليمي (لا علاقة له برشاد)، وهو عضو في الإصلاح، وعثمان مجلي، عضو البرلمان اليمني من صعدة. من ناحية أخرى، دعمت الإمارات ثلاثة مرشحين جنوبيين وواحد شمالي مقيم في الجنوب: عيدروس الزبيدي، رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي، وفرج البحسني، محافظ حضرموت آنذاك، وعبد الرحمن أبو زرعة المحرمي، قائد ألوية العمالقة المدعومة من الإمارات، إلى جانب طارق صالح، ابن شقيق الرئيس السابق الراحل علي عبد الله صالح.

ليس من المستغرب، نظرًا للأهداف السياسية المختلفة للجماعات الممثلة، فشل مجلس القيادة الرئاسي في تقديم جبهة موحدة ضد الحوثيين. وبدلاً من ذلك، انقسم المجلس بينما تناور كل مجموعة من المجموعات لتعظيم مكانتها.

ويدعو المجلس الانتقالي الجنوبي إلى إقامة دولة جنوبية مستقلة، وهو ما يتعارض مع الأهداف المعلنة لمجلس القيادي الرئاسي. ويرى كل من عبد الله العليمي من حزب الإصلاح ورشاد العليمي وصالح بفكرة الدولة اليمنية الموحدة، لكنهم يعملون جميعًا على ضمان أن تأتي مجموعتهم - المعارضة للاستقلال في الجنوب - في المقدمة.

على هذه الخلفية، اتخذ الزبيدي خطوته في أوائل مايو. وفي ختام مؤتمر استمر أربعة أيام في عدن، أعلن الزبيدي أنه يعيد هيكلة قيادة المجلس الانتقالي الجنوبي. وبطبيعة الحال، سيبقى الزبيدي رئيساً. ولكن بدلاً من نائب واحد، كما كان الحال في الماضي، قام بتعيين ثلاثة من نواب الرئيس: البحسني والمحرمي، اللواء أحمد سعيد بن بريك.

وبطبيعة الحال، فإن البحسني والمحرمي عضوان أيضًا في مجلس القيادة الرئاسي، مما يعني أن المجلس الانتقالي الجنوبي يضم الآن عددًا كبيرًا من الأعضاء في المجلس الرئاسي. وهذا يعني أيضًا أن الحلفاء الثلاثة في الجنوب للإمارات هم الآن، على الأقل ظاهريًا، في نفس الجانب. ورحب عبد الخالق عبد الله، المعلق الإماراتي البارز والمستشار الحكومي، بهذه التحركات، قائلاً إنها وضعت الأساس لدولة جنوبية مستقلة.

يبرز شيئان آخران. إن اختيار الزبيدي للبحسني كأحد نواب الرئيس يمنح المجلس الانتقالي الجنوبي حليفًا مهمًا في حضرموت، وهي محافظة جنوبية رئيسية بها حقول نفط وغاز، والتي سيحتاجها المجلس الانتقالي الجنوبي إذا أراد تحقيق حلمه بدولة جنوبية مستقلة. كما إن إدراج المحرمي، قائد لواء العمالقة، يعزز الجناح العسكري للمجلس الانتقالي الجنوبي، الذي من المرجح أيضًا أن يلعب دورًا مهمًا في دفع المجلس الانتقالي الجنوبي نحو الاستقلال.

وواصل الزبيدي تعزيز الدعم في حضرموت، ووضع الأساس للاستقلال، من خلال تعيين صالح القعيطي، نجل آخر سلاطين القعيطي في حضرموت، كمستشار خاص وممثل للشؤون الخارجية. وفي أعقاب هذا الإعلان، في أواخر أيار/مايو، أعلن والد صالح القعيطي، غالب القعيطي، عن «دعمه للمجلس الانتقالي الجنوبي».

أما المملكة العربية السعودية، التي تقع على حدود حضرموت وأدركت أهمية تحركات الزبيدي، فقد تراجعت من خلال إنشاء المجلس الوطني لحضرموت في أواخر يونيو. إن المجلس الوطني لحضرموت هو مجرد أحدث محاولة من المملكة العربية السعودية لإدراج رؤيتها لليمن في الدولة نفسها. عادةً، سواء مع مجلس القيادة الرئاسي أو المجالس المحلية الأخرى، لم تنجح هذه المحاولات بشكل جيد.

لكن الأمر الأكثر إثارة للقلق هو إنشاء المملكة العربية السعودية لقوات درع الوطن. وهذه القوات، التي تم الإعلان عنها في أواخر كانون الثاني/يناير، تتبع مباشرة لرشاد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي. وعلى الرغم من أن هذه القوات تهدف إلى مواجهة الحوثيين، إلا أنها قد تجد نفسها في نهاية المطاف في صراع مع المجلس الانتقالي الجنوبي، خاصة إذا استمر الزبيدي في تقويض رشاد العليمي ومجلس القيادة الرئاسي في سعيه نحو الاستقلال.

كان الزبيدي واضحًا منذ لحظة تشكيل المجلس الانتقالي الجنوبي في عام 2017 أنه لن يقبل بأقل من دولة جنوبية مستقلة. لسنوات، وبالنظر إلى القتال ضد الحوثيين، بدا هذا الهدف مستحيلاً. ولكن الآن يبدو أن الحرب ضد الحوثيين تقترب من نهايتها، يقوم الزبيدي بترتيب رقعة الشطرنج وتكوين الحلفاء.

لن يكون الأمر سهلاً، ومن المرجح أن يتضمن قتالًا مع الزملاء الأعضاء في مجلس القيادة الرئاسي، ولكن لأول مرة منذ أكثر من عقدين ونصف، أصبح استقلال الجنوب أكثر من مجرد حلم.

/https://agsiw.org/the-growing-battle-for-south-yemen

معركة السيطرة على موانئ اليمن

ستاسا سالاكانين

THE NEWARAB

التحليل: لعبت الأهداف البحرية للمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة دورًا رئيسيًا في تحديد اتجاه الحرب، حيث كانت السيطرة على الموانئ اليمنية محركًا رئيسيًا للاستراتيجيات العسكرية والدبلوماسية لجميع الأطراف المشاركة في الصراع.

وعلى الرغم من القتال جنبًا إلى جنب في اليمن، تتنافس الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية أيضًا على النفوذ والقيادة داخل المنطقة.

إن موقع اليمن الاستراتيجي وموارده تجعله ساحة مهمة لممارسة القوة، مما يؤدي إلى التنافس بين هذين الحليفين على الرغم من الأهداف العامة المشتركة مثل استعادة حكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي المعترف بها دوليًا ومواجهة المتمردين الحوثيين المدعومين إيرانيًا.

سعت كل من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية إلى تأمين مصالحها البحرية في البحر الأحمر وخليج عدن، وهي طرق تجارية عالمية مهمة، حيث كانوا قلقين بشكل خاص بشأن سيطرة المتمردين الحوثيين على الساحل اليمني، بما في ذلك مدينة الحديدة الساحلية الاستراتيجية.

ومن المحتمل أن تسمح السيطرة على هذه المناطق للحوثيين بتعطيل حركة الملاحة البحرية وتشكيل تهديد وشيك لأمن الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.

وعلى العكس من ذلك، فإن السيطرة على سواحل البلاد، التي تقع بالقرب من ممرات الشحن العالمية، توفر فرصة للإماراتيين والسعوديين ليس فقط لتجاوز مضيق هرمز المتقلب بشكل متزايد وتجنب التهديدات الإيرانية المباشرة، ولكن أيضًا لتجنب المنافسة مع القوى الأخرى، وخاصة الصين وتركيا، التي نشطت، خاصة في جميع أنحاء القرن الأفريقي.

الطموحات البحرية الصاعدة لدولة الإمارات

كانت لدى الإمارات العربية المتحدة في البداية أهداف مماثلة لأهداف المملكة العربية السعودية في اليمن، لكنها تبنت لاحقًا نهجًا أكثر استقلالية، حيث سعت لتحقيق مصالحها في جنوب اليمن من خلال دعمها للمجلس الانتقالي الجنوبي (STC)، وهو جماعة انفصالية تسعى إلى مزيد من الحكم الذاتي أو الاستقلال لجنوب اليمن.

علاوة على ذلك، تُظهر استثمارات الإمارات الضخمة في القوات البحرية (مثل صفقة أسلحة بقيمة 982 مليون دولار لأربع سفن دورية بحرية من طراز Falaj-3) بوضوح الطموحات البحرية للبلاد. كما انضم الإماراتيون إلى العديد من المبادرات الإقليمية، مثل عملية Sentinel، التي تهدف إلى حماية الملاحة والتجارة الدولية في مضيق هرمز، بالإضافة إلى EMASOH، وهي دورية أوروبية بقيادة فرنسية ومهمة مراقبة في هرمز، من خلال استضافة مقرها الرئيسي.

وإلى جانب الأبعاد الدبلوماسية والعسكرية، قامت الإمارات باستثمارات جغرافية اقتصادية كبيرة حول الممرات المائية في المنطقة، حيث كانت موانئ دبي العالمية القوة الدافعة الرئيسية لـ «الإمبراطورية» البحرية الجغرافية التجارية الناشئة في الإمارات.

وفقًا للدكتور جينس هيباخ، زميل الأبحاث في المعهد الألماني للدراسات العالمية والإقليمية (GIGA)، تعد موانئ دبي العالمية ركيزة أساسية في استراتيجية التنويع في دولة الإمارات العربية المتحدة وربما أهمها.

علاوة على ذلك، تمكنت الإمارات من السيطرة على الموانئ الاستراتيجية الرئيسية والنقاط الساحلية، بما في ذلك عدن وحضرموت وشبوة وتعز، فضلاً عن أرخبيل سقطرى وجزيرة ميون (المعروفة أيضًا باسم بريم) في مضيق باب المندب.

وقال الدكتور موران زاغا، الباحث في دول الخليج، وزميل السياسات في معهد ميتفيم، والمحاضر في جامعة حيفا والجامعة العبرية، لصحيفة «ذا نيو آراب»: «إن نهج الإمارات في اليمن مدفوع بهدف أساسي لاستعادة الاستقرار المحلي والإقليمي».

«على الرغم من المزايا الواضحة لهيمنتها التجارية، فإن مصالح الإمارات لا تعتمد بشكل كبير على اليمن، مما يجعلها أقل ميلاً للحفاظ على نفوذ عسكري كبير في البلاد. لذلك، من المرجح أن تواصل الإمارات استكشاف الحلول الدبلوماسية من خلال الحوار، وهو المسار الذي يتبعه السعوديون حاليًا أيضًا».

تتبع المملكة العربية السعودية مسارًا مشابهًا

وقد اتبعت المملكة العربية السعودية استراتيجية مماثلة، مع التركيز على تأمين السيطرة على الموانئ المهمة في البلاد – مثل نشطون في المهرة والمكلا والمخا - من خلال حكومة صديقة للرياض.

ومن الناحية النظرية، سيسمح هذا، من بين فوائد أخرى، للمملكة ببناء خط أنابيب إلى بحر العرب، وتجاوز مضيق هرمز وحرمان الحوثيين أو إيران من فرصة تعطيل صادرات النفط السعودية. كما تم تحديد الأهداف البحرية السعودية في خطة رؤية 2030 للبلاد وتركز بشكل أساسي على البحر الأحمر، حيث تهدف المملكة إلى تطوير نفسها كمركز إقليمي سياحي ولوجستي رئيسي.

ولتحقيق هذه الأهداف، بدأت المملكة العربية السعودية إنشاء تحالف البحر الأحمر في عام 2020 لتحسين التعاون في المناطق المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن. وحتى الآن، انضمت ثماني دول إلى جانب المملكة، بما في ذلك الأردن وجيبوتي والسودان والصومال ومصر واليمن، إلى المبادرة.

ونظرًا لأن ما يقرب من 10 في المائة من صادرات النفط العالمية تمر عبر باب المندب، وفقًا لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية، ويأتي معظمها من الخليج، فمن المفهوم سبب اهتمام المملكة العربية السعودية بزيادة الأمن في البحر الأحمر، الذي تعرض للقرصنة والجماعات الإرهابية من الصومال. كما ساهم الخوف المستمر من أن إيران قد تؤسس موطئ قدم أقوى في اليمن والبحر الأحمر من خلال حلفائها الحوثيين في هذه المبادرة.

ومع ذلك، يلاحظ بعض الخبراء مثل عبد الله باعبود أن غياب بعض اللاعبين الرئيسيين في المنطقة، مثل إيران وقطر وتركيا وحتى الإمارات العربية المتحدة، قد يعيق فعالية التحالف.

وفي الوقت نفسه، أطلقت المملكة العربية السعودية أيضًا هجومًا دبلوماسيًا وتواصلت مع خصومها في صنعاء وطهران. ولكن في حين نرحب بالتأكيد بالمفاوضات الجارية بين المملكة العربية السعودية والحوثيين، فضلاً عن الانفراج الأخير بين الرياض وطهران، إلا أن مثل هذه الترتيبات لا تزال هشة للغاية بحيث لا يمكن اعتبارها أمراً مفروغاً منه.

وبالتالي، لا تزال مواقع المملكة في اليمن، وكذلك في الداخل، ضعيفة للغاية، لا سيما مرافق الطاقة الحيوية التي تم استهدافها في مناسبات عديدة في الماضي.

ما مدى قوة التحالف السعودي الإماراتي في اليمن؟

على الرغم من الخلافات مع الإمارات العربية المتحدة، وأجنداتها المتنافسة في كثير من الأحيان في اليمن، لا يزال كلا البلدين على وفاق تام تقريبًا في محاولة عرقلة طموحات الحوثيين لممارسة السيطرة على البلاد، بما في ذلك الموانئ الاستراتيجية. لكن إلى متى يبقى السؤال.

كان إنشاء مجلس القيادة الرئاسي اليمني (PLC) في الرياض في أبريل 2022 خطوة واحدة نحو إيجاد حل وسط بين الحليفين. ومع ذلك، على الرغم من أن الهيئة الحكومية الجديدة المكونة من الفصائل المدعومة من الإمارات العربية المتحدة أو المملكة العربية السعودية قد بدأت للتغلب على الانقسامات القائمة، إلا أنها لا تزال منقسمة بشدة، حيث تشارك القوات المحلية الوكيلة في اشتباكات عرضية ضد بعضها البعض.

ومع ذلك، يعتقد زاغا أن «الأدلة التاريخية تثبت قدرتهم على التغلب على العديد من التحديات من خلال اعتماد نهج عملي. تدرك هذه الدول أن نجاحها مرتبط وأن التعاون ضروري». وأشارت أيضًا إلى أنه مع سعي المملكة العربية السعودية لاستضافة معرض إكسبو 2030، من المتوقع أن تبدأ حقبة من المصالحة الإقليمية، مما يعزز بيئة إيجابية للتعاون.

ومع ذلك، فإن الوضع المعقد في البلاد يشير إلى أن قول ذلك أسهل من فعله، حيث تتباين اهتماماتهم أيضًا.

«لقد طورت الإمارات حضورًا قويًا في أجزاء من جنوب اليمن، وبطرق عديدة، لن تغير نتيجة المحادثات الحوثية السعودية الجارية هذا الواقع الأساسي. تدعم الإمارات العربية المتحدة، على وجه الخصوص، المجلس الانتقالي الجنوبي سياسيًا وعسكريًا، الذي برز كأقوى ممثل انفصالي في الجنوب»، كما قال توماس جونو، الأستاذ المساعد في كلية العلوم الاجتماعية في جامعة أوتاوا، لصحيفة *ذا نيو اراب*.

علاوة على ذلك، فإن الانسحاب الكامل والتخلي عن المواقع الاستراتيجية في اليمن سيكون ضربة قوية للطموحات البحرية الإماراتية/السعودية. لذلك، لا يرى جونو سيناريو قابل للتطبيق في المستقبل المنظور توافق فيه الإمارات على وقف أو تقليل وجودها بشكل كبير في جنوب اليمن.

وأضاف: «لقد أصبح عنصرًا أساسيًا في استراتيجيتها لاستعراض القوة في المنطقة، خاصة في المياه المحيطة بشبه الجزيرة العربية».

«هناك خلافات مهمة بين المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في اليمن منذ سنوات، ولكن حتى الآن، تمكنتا في الغالب من إدارة خلافاتهما»

ومع ذلك، في حين أن موقف الإمارات الغامض معقد ولكن يمكن التحكم فيه في الوقت الحالي، إلا أنه سيكون من الصعب بشكل متزايد السير على هذا الخط الرفيع مع استمرار المجلس الانتقالي الجنوبي في جهوده لتعزيز الاستقلال.

ومع تكثيف الجهود السعودية للانسحاب من اليمن، يتوقع جونو أن تجد الرياض وأبو ظبي صعوبة متزايدة في احتواء هذه التوترات، ونتيجة لذلك، من المرجح أن تتصاعد الاشتباكات بين الجهات الفاعلة المحلية المدعومة منهما.

https://www.newarab.com/analysis/battle-control-yemens-ports